

## هدم قلعة كركوك: ذاكرة مُهجرة - دراسة وثائقية لسياسة التطهير العرقي 1990-1998

أ.د. دلشاد عمر عبدالعزيز

[dr\\_dilshad73@uokirkuk.edu.iq](mailto:dr_dilshad73@uokirkuk.edu.iq)

جامعة كركوك- كلية الآداب

تأريخ أستلام البحث: ٢٠٢٥/٤/١

تأريخ موافقة النشر: ٢٠٢٥/٤/١٠

### ملخص البحث:

تكمّن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على جريمة ثقافية وحضارية كبيرة وقعت على قلعة كركوك من خلال قرار سياسي من قبل رئيس العراق السابق أثناء زيارته الى مدينة كركوك في 16 اذار 1990 بهدم القلعة، وبموجبه شكلت الادارة المحلية في المدينة لجنة لقيام بعملية هدم الابنية السكنية والمواقع التراثية في اليوم التالي، وتم تخصيص مبالغ مالية لها، وبدأت عملية الهدم لقلعة كركوك بمرحلتين، المرحلة الاولى بدأت في سنة 1990، والمرحلة الثانية في سنة 1998.

ويهدف الدراسة في الكشف عن الأسباب والدوافع السياسية والمهنية من وراء قرار بهدم قلعة كركوك، وتحليل الدور الذي لعبته سياسة التطهير العرقي والثقافي في اتخاذ القرار، وتأثيرها على التراث الإنساني، بالاعتماد على الوثائق رسمية، من خلال المحاور الرئيسية للدراسة، إذ يتناول المحور الاول نبذة تاريخية عن قلعة كركوك: أهميتها التاريخية والحضارية، وأبرز المراحل التي مرت بها، اما المحور الثاني يتطرق الى مراحل هدم قلعة كركوك وتحليل الدوافع السياسية والثقافية وراء عملية الهدم، ويتناول المحور الثالث تأثير هدم القلعة على التراث الثقافي والاثني والتاريخي للمدينة، وعلى محو الهوية العرقية.

**الكلمات المفتاحية:** العراق، الكورد، قلعة كركوك، التطهير العرقي، التطهير الثقافي.

### 1. المقدمة:

تعدّ كركوك من أعرق مدن العالم، حيث تعود جذورها إلى فجر الحضارات في بلاد الرافدين. وتحتضن المدينة في مركزها قلعةً أثرية، تُعرف باسم قلعة كركوك، يكتنف تاريخ تأسيسها الغموض لغياب التنقيبات الأثرية فيها. وتُزخر القلعة بالعديد من المعالم الأثرية ذات القيمة التراثية والمعمارية العالية، والتي تجسّد ثقافات عرقية ودينية مختلفة عبر العصور، لكنها تواجه في الوقت نفسه تحديات جمة. ومنها الصراعات المستمرة وعدم الاستقرار السياسي إلى إهمال العديد من جوانب هذه المدينة المهمة، بما في ذلك تاريخها الثقافي والآثاري الغني.

تکمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على قرار سياسي أتخذ من قبل رئيس العراق السابق اثناء زيارته الى مدينة كركوك في 16 اذار 1990 بهدم قلعة كركوك، وبموجبه شكلت الادارة المحلية في المدينة لجنة لقيام بعملية هدم الابنية السكنية والمواقع التراثية في اليوم التالي، وتم تخصيص مبالغ مالية لها، وبدأت عملية الهدم لقلعة كركوك بمرحلتين، المرحلة الاولى بدأت في سنة 1990، والمرحلة الثانية في سنة 1998.

يعتمد الدراسة على المنهج التاريخي لتحليل الوثائق التاريخية ومقابلات مع شهود عيان على عملية الهدم، بالإضافة الى وصف تحليلي لأحداث والاسباب من وراء القرار السياسي في تطهير العرقي والثقافي ومحو الهوية الكوردية، من خلال الاعتماد على المصادر التاريخية والاسيما وثائق الرسمية: منها تقارير الحكومية المركزية والمحلية، وخطابات ومذكرات دائرة مفتشية الاثار في كركوك والهيئة العامة للآثار في وزارة الثقافة والاثار في تلك الفترة، بالإضافة على الاعتماد على التاريخ الشفاهي من خلال المقابلات مع سكان القلعة والمؤرخين المحليين وخبراء الاثار، والمصادر الثانوية ومنها كتب ودراسات حول تاريخ العراق المعاصر والمقالات العلمية في مجال التاريخ والآثار.

تسعى الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيسي: ماهي أسباب وراء قرار هدم قلعة كركوك من قبل الحكومة العراقية؟ ومجموعة من الاسئلة الفرعية: هل لعبت سياسة التطهير العرقي والثقافي في اتخاذ القرار؟ ما هو تأثير هدم قلعة كركوك على التراث الثقافي والاثني والتاريخي للمدينة؟ هل كان لعملية الهدم تأثير على محو الهوية الكوردية؟

ويهدف الدراسة في الكشف عن الأسباب والدوافع السياسية والمهنية من وراء قرار بهدم قلعة كركوك، وتحليل الدور الذي لعبته سياسة التطهير العرقي والثقافي في اتخاذ القرار، وتأثيرها على التراث الإنساني، بالاعتماد على الوثائق رسمية، من خلال المحاور الرئيسية للدراسة، إذ يتناول المحور الاول نبذة تاريخية عن قلعة كركوك: أهميتها التاريخية والحضارية، وأبرز المراحل التي مرت بها، اما المحور الثاني يتطرق الى مراحل هدم قلعة كركوك وتحليل الدوافع السياسية والثقافية وراء عملية الهدم، ويتناول المحور الثالث تأثير هدم القلعة على التراث الثقافي والاثني والتاريخي للمدينة، وعلى محو الهوية العرقية، بالإضافة الى خاتمة والتوصيات وقائمة بالمصادر والمراجع وملخص البحث باللغتين الكوردية والانكليزية.

## 2. نبذة تاريخية عن قلعة كركوك: أهميتها التاريخية والحضارية، وأبرز المراحل التي مرت بها.

تشير الدلائل التاريخية بأن الكوتيين على الأرجح هم الذين وضع اللبنة الأولى لبناء كركوك، حيث أثبتت الحفريات الاركولوجية بأنه كانت هناك مدينة تعرف ب(اربخا او ارنجا أو أرفا). (احمد، 2002: 23-45)

اختلفت التسميات التي عرفت بها كركوك عبر الأدوار التاريخية التي مرت بها المنطقة، فذهب العالمان الأثريان العراقيان طه باقر و فؤاد سفر، إلى إن الاسم القديم لكركوك هو (أربخا- Arrapha)، وهي أقدم مدونة في السمارية عن مدينة اربيل، وردت في التقويم الجغرافي المشهور عن الممتلكات للملك سرجون الاكدي(2530-2473ق.م) (باقر وسفر، 1959: 8)، وفي حفريات(نوزي-تركلان) (جلال، 2008: 65-82) الواقعة على نحو 18 كيلومتر جنوب غرب كركوك، حيث وجدت الواح طينية كثيرة كشفت عن حقائق تاريخية، وثبت بأن

مدينة (أرابخا- Arrapha) هي مدينة كركوك الحالية. (الضابط، 1963: 40)، وبقيت منطقة كركوك تسمى (أرابخ- أربخ) بمرور السلالات الحاكمة منذ العهد السومري والاكدي واللوبي والگوتي والحوري والميتاني والاشوري حتى سنة 615 ق.م عندما استولى الملك (كياخسار-كي خسرو) المادي على (أربخ) وبقيت الاسم سارياً في عهودهم (وهبي، 2006: 247-254).

انتقل حكم العراق الى الاسكندر الكبير، وبعد وفاتها خضعت كركوك الى حكم الدولة السلوقية (232-129 ق.م) وفي هذه الفترة كانت المصادر الأرامية تطلق على كركوك اسم (كرخا-و-بيت سلوخ) أي مدينة السلوقين كما اطلق عليها (كرخ- سلوخ) (فرنسيس وعود، 1952: 572)، ولكن بعض المصادر تشير ان اتخاذ تسمية كركوك لا يمكن ان تعتبر اختزلاً للتسمية الأرامية المذكورة التي تطورت في العهد الاسلامي الى (كرخيني)، لان هذه المدينة، وجدت قبل هذا التاريخ باسم (كرگر) (باقر وسفر، 1965: 8)، كتقليد لصوت نيران منابع النفط الموجودة في هذه المنطقة التي سميت فيما بعد ب(باباكرگر) التي كانت محيطة بمعبد (اناهيتا- Anahita) قديماً (احمد، 1984: 30).

خضعت المنطقة في (226 ق.م- 636 م) لسيطرة الدولة الساسانية (226 ق.م- 651 م) وفي هذه الفترة عرفت كركوك بأسم (كرمکان- Gamarkan) او (كرمکان- Carmakan) (مرعي، 2006: 12)، ولاسيما المناطق الجنوبية (الحارة) فيها، الذي تحول الى (جرمقان- جاراميقا او جرميق) في العربية، اما المناطق الوسطى (المعتدلة) التي شكلت كركوك مركزها واشتهرت عند السريان (Begorme) فسميت ب(شهر-زور) (احمد، 2002: 28).

وبعد الفتح الاسلامي للمنطقة واخضاع شعوب المنطقة لحكم الدولة الاسلامية في الفترة (636- 1258 م)، اطلقت المصادر العربية الاسلامية في هذه الفترة ومنها (معجم البلدان) لياقوت الحموي و(الحوادث الجامعة والتجارب النافعة...) لابن الفوطي، اطلقت اسم (كرخيني) على كركوك (الحسني، 1982: 218)، اما اول تدوين للصيغة الحالية (كركوك) فقد وردت في عهد تيمورلنك (1370-1405 م) في كتاب (ظفرنامه) لشرف علي اليزدي في القرن الخامس عشر الميلادي، بأشارته: ((إن تيمور بعد إن احتل العراق، توجه صوب ديار بكر عن طريق دافوق وكركوك...)) (اليزدي، 1336: 496).

تحتضن المدينة في مركزها قلعةً أثرية بارزة، تُعرف باسم قلعة كركوك، يكتنف تاريخ تأسيسها الغموض لغياب التنقيبات الأثرية فيها. ففي عام 1923، عثر وعن طريق الصدفة عن 51 لوحة طينية في الجانب الجنوبي للقلعة، تعود إلى منتصف الألف الثاني قبل الميلاد، فقد ورد ذكره في الكتابات العائدة الى عهد الملك البابلي حمورابي (1730 - 1688 ق.م) (باقر وسفر، 1965: 8). أشارت هذه اللوحات إلى أن كركوك وقلعتها كانتا عاصمةً لدولة الگوتيين خلال الفترة (2210 - 2116 ق.م) (احمد، 2002: 28).

تعدّ قلعة كركوك واحدة من أقدم المواقع الأثرية في العراق. كانت القلعة مركزاً مهماً للتجارة والثقافة عبر العصور، وشهدت العديد من الحضارات التي تعاقبت على كركوك، بما في ذلك الآشوريون والبابليون والفرس والعرب والعثمانيون والامارات الكوردية. (يوسف، 2009: 53)

هذا وقد كانت قلعة كركوك مركزاً ادارياً وعسكرياً في عهد الملك الآشوري (أشور بانيبال) في القرن السابع قبل الميلاد، واتخذوها مركزاً لعبادة الاله (أدد) (باقر وسفر، 1965: 8)، كما حظية بالاهتمام في عهد الدولة السلوقية حيث لقيت الاهتمام من

قبل سلوقس الأول (312-281 ق.م) أحد خلفاء إسكندر المقدوني، لكنها تراجعت أهميتها في عهد الدولة الساسانية إذ ارتكب ملوك ساسانيون مجازر ضد سكانها فتذكر المصادر التاريخية بأن شابور الثاني قتل أمام كنيسة كركوك مئة ألف شخص من المسيحيين من سكانها، علماً أن معظم سكان إقليم باجرمى (باكرما - بيت كرمای - كترميان) الذي كانت كركوك مركزاً لها كانوا قد اعتنقوا الديانة المسيحية. (يوسف، 2009: 55)

وقد استمرت الحياة والنشاط الحضاري في قلعة كركوك آماداً متمادية وأحقاباً متواصلة أي في كافة العهود الحضارية الى يومنا هذا ، وكانت المدينة محصورة في القلعة تقريباً الى مطلع القرن الثامن عشر الميلادي حيث بدأ الناس من بعد ذلك بينون البيوت في السهل خارج بدن القلعة. (شواني، 2006: 79)

تُجسد قلعة كركوك، بتصميمها الدائري وارتفاعها 18 مترًا عن سطح الأرض، ومساحتها التي تُقدّر بـ 200 ألف متر مربع، وموقعها في شرق مجرى نهر الخاصة (ميناس، 1982: 285)، شواهد حضارية عبر العصور. وكانت تضمّ القلعة أربعة مداخل رئيسية، هي: باب الحجري وباب الطوب من الجهة الغربية، وباب سبع بنات وباب الحلوجية من الجانب الشرقي. وكانت مزيجٌ ثقافيٌّ غني حيث ضمت قلعة كركوك أربعة محلات سكنية: حمام، القلعة، ميدان، وزيندان (العطية، 2009: 169)، احتضنت 760 وحدة سكنية ومراكز دينية ومرافق خدمية، وعاش فيها حوالي 4 آلاف شخص من مختلف المكونات العرقية (اليهود، الآشوريون، الكورد و التركمان) والديانة (اليهودية، المسيحية والإسلام) (يوسف، 108، 2001-109 )

تُزخر القلعة بالعديد من المعالم الأثرية ذات القيمة التراثية والمعمارية العالية، والتي تجسّد ثقافات عرقية ودينية مختلفة عبر العصور. من أهمّ هذه المعالم: مقام النبي دانيال وعزير وحنين، جامع الكبير، جامع العريان، القبة الخضراء، الكنيسة القديمة، مدرسة شاه غازي، وسوق القيصري... وغيرها، بالإضافة إلى العديد من الدور السكنية التراثية لشخصيات بارزة. (رؤوف، 2009، 23-25).

قلعة كركوك ليست مجرد موقع أثري، بل هي أيضًا رمز للهوية الثقافية للعديد من مكونات الاثنية والدينية التي سكنتها ، بما في ذلك الكورد و التركمان و الآشوريين. كانت القلعة مركزًا للحياة الاجتماعية والاقتصادية في كركوك، حيث كانت تحتوي على أسواق تقليدية ومساجد وكنائس تعكس التنوع الديني والثقافي للمدينة.

تشير المصادر التاريخية إلى أن قلعة كركوك تتميز عن قلعة أربيل من حيث كثرة مبانيها التاريخية وأهميتها، حيث تضم معالم بارزة مثل الجوامع والكنائس والمرابد والمدارس. كما تحتفظ قلعة كركوك بمجموعة من الطيقان ذات القيمة المعمارية والتراثية، وهي عناصر تفتقر إليها قلعة أربيل . من ناحية أخرى، تتميز أزقة قلعة كركوك باتساعها مقارنة بأزقة قلعة أربيل، مما يسمح بمرور العجلات في العديد منها. وتُفوق قلعة أربيل قلعة كركوك من حيث الجمال المعماري، خاصة فيما يتعلق بجمال دورها وتصميمها المعماري الفريد. (يوسف، 2009: 56)

### 3. مراحل هدم قلعة كركوك: تحليل الدوافع السياسية والثقافية وراء عملية الهدم:

يُعتبر الحفاظ على الآثار والتراث مبدأً أساسياً في عمليات التجديد الأثري والتراثي. ويشمل ذلك ترميم وصيانة المباني ذات القيمة التاريخية والمعمارية، مثل العقود والقباب والأقواس والزخارف البنائية والكتابية، بالإضافة إلى أضرحة الشخصيات والنصب التذكارية والمباني التاريخية والدينية، كما هو الحال في قلعة كركوك الأثرية. تتنوع طرق الحفاظ على التراث بين الترميم وإعادة البناء والصيانة، وتهدف جميعها إلى الحفاظ على هذا الإرث التاريخي العريق، واستلهاً عناصره في تصميم البيئة العمرانية الحديثة لمجتمع قلعة كركوك. (الجنابي، 1977: 84)

كانت قلعة كركوك في الثمانينيات تعاني من تدهور شديد، حيث كانت المساكن تشغل الجزء الأكبر منها، لكنها كانت في حالة سيئة وتقلص باستمرار. والسبب في ذلك هو إهمال الحكومة المحلية لها، مما أدى إلى تسرب المياه وتآكل أساسات المباني، بالإضافة إلى عدم صيانة المنازل وتوسيع الشوارع على حساب المساكن. نتيجة لذلك، انخفضت نسبة المساكن إلى 42% فقط من مساحة القلعة، وكانت معظمها في حالة سيئة. 45% من المنازل كانت في حالة متوسطة، و 4% فقط كانت في حالة جيدة. أما المنازل التراثية ذات القيمة التاريخية، فكانت تمثل 8% من مجموع الابنية. (صفر، 1988-1987: 87-88)

باشرت دائرة الآثار والتراث بمشروع إحياء القلعة التراثية في كركوك اعتباراً من 1978/5/1 واستمر العمل بهذا المشروع حتى عام 1989 حيث تم إحياء وصيانة: (القبّة الخضراء، جامع العريان، باب الطوب، أجزاء من السور الشمالي، استملاك وصيانة 43 داراً تراثياً)، فضلان عن معالجة كافة الجدران والمطلة على أزقة القلعة وسبلها وتبليط مساحة (20) الف متر مربع من أزقة القلعة مع مجاري سطحية فيها. (وزارة الثقافة والاعلام، 1994)

تقدمت مفتشية آثار كركوك سنة 1989 بمقترح إلى دائرة الآثار والتراث في وزارة الثقافة والإعلام. تضمن المقترح خطة شاملة لصيانة وترميم المباني الأثرية والسكنية داخل قلعة كركوك، مع رؤية لتطويرها. وقد طالبت المفتشية في مقترحها بضرورة استملاك جميع البيوت التراثية والعقارات الواقعة ضمن نطاق القلعة، وذلك لتسهيل عملية الصيانة والتطوير، ووضعها تحت إدارة دائرة الآثار والتراث. إلا أن مسار الأمور اتخذ منحى مغايراً، حيث صدر كتاب من ديوان رئاسة الجمهورية المرقمة (33511) في 20 ايلول 1989، يقضي بتحويل ملكية جميع البيوت التراثية والعقارات في قلعة كركوك من دائرة الآثار والتراث إلى الإدارة المحلية في محافظة كركوك (ديوان الرئاسة، 20/ 9/ 1989)، وتم نقل الملكية قلعة كركوك بموجب محضر استلام وتسليم وبهذا انتهت علاقة وزارة الثقافة والاعلام/ دائرة الآثار والتراث بها في 1989/10/4، وبعد استلام الإدارة المحلية للقلعة قامت باستملاك كافة الدور وعملت على إخلائها من السكان (وزارة الثقافة والاعلام، 1994). بذلك أصبحت الإدارة المحلية هي الجهة المسؤولة عن استملاك جميع العقارات في القلعة، مما شكل منعطفاً هاماً في تاريخ الموقع الأثري، وكان بمثابة الخطوة الأولى في تهجير سكان القلعة الى خارجها وتحديد مصير قلعة كركوك.

وفي 26 تشرين الثاني 1989، وجه مفتش آثار كركوك كتاباً رسمياً إلى مديرية بلدية كركوك. أوضح الكتاب أن الإدارة المحلية في المحافظة تمتلك البيوت التراثية والعقارات الموجودة في قلعة كركوك، وذلك وفقاً لكتاب ديوان الرئاسة في 20 ايلول

1989. كما طالب المفتش في كتابه مفاتحة الجهات المعنية والمسؤولة بمعالجة خطورة وضع البيوت التراثية، وتنفيذ الإنذارات الصادرة بشأنها لإخلاء سكانها، واتخاذ القرارات المناسبة بشأن مصير هذه البيوت (مفتشية آثار التأميم، 26 / 11 / 1989).

في 16 اذار 1990، شهدت قلعة كركوك زيارة تفقدية لرئيس العراقي آنذاك، صدام حسين، وقد ظهر صدام في ذلك اليوم عبر شاشات التلفزيون، مخاطباً الجمهور من أمام القلعة، وأصدر توجيهات تقضي بضرورة إزالة المنازل من على قلعة كركوك، وتعويض أصحابها. ولم تقتصر توجيهات صدام على تصريحات تلفزيونية، بل تم توثيقها رسمياً في وثيقة أرسلها إلى وزارة الإعلام. وقد أكدت هذه الوثيقة على تشكيل لجنة مختصة في نفس يوم الزيارة، أي في 16 مارس 1990، بهدف تنفيذ عملية هدم القلعة وتحديد المنازل التي تقل مساحتها عن 200 متر مربع تمهيداً للاستيلاء عليها وإزالتها. (يوسف، 2009: 45)

وتنفيذاً لهذا القرار اصدر محافظة التأميم آنذاك امراً ادارياً بتشكيل لجنة لهدم القلعة وتحديد المنازل التي تبلغ مساحتها أقل من (200م2) لاستملاكها وهدمها، وجاءت فيها: " تنفيذاً لأمر الرئيس القائد حفظه الله لدى زيارته للمحافظة بتاريخ 19 شعبان 140 الموافق 16 / 3 / 1990. قررنا تشكيل لجنة من السادة المدرجة أسماؤهم وعناوين وظائفهم ادناه لغرض مسح وتقدير العقارات الواقعة في قلعة كركوك التي تقل مساحتها عن 200 متر مربع، على ان تنجز اعمالها خلال ثلاثة ايام حتماً" (محافظة التأميم، 17 / 3 / 1990)

تشكلت لجنة برئاسة علي ناصر السعدون قائم مقام قضاء مركز كركوك رئيساً، وعضوية كل من: جازي هزاع خلف ممثل حزب البعث في كركوك، ورمزي مصطفى احمد مدير الشؤون القانونية في المحافظة، ومحمد حسن تقي مدير بلدية كركوك، وعيسى صليبي سعيد مدير املاك الادارة المحلية، وابراهيم محمد محمود مدير التخطيط العمراني، ومحمود حسن عباس مدير التسجيل العقاري، وغائب فاضل كريم مدير مفتشية اثار كركوك، و لازار يونس لازار مساح الادارة المحلية (محافظة التأميم، 17 / 3 / 1990) ، تعكس هذه التشكيلة مدى سرعة إدارة المحافظ في تنفيذ أوامر الرئيس العراقي، فإن وجود عدد كبير من المديرين والمسؤولين المحليين في اللجنة يشير إلى مدى استعداد المحافظة لتنفيذ الأوامر بسرعة وفعالية. وايضا مدى تدخل الحزب في شؤون قلعة كركوك التراثية، حيث يظهر وجود ممثل حزب البعث في اللجنة بوضوح للهيمنة على الاعمال ومراقبة سير العمل.

حيث باشرت اللجنة اعمالها وتم جرد البيوت القديمة والتي مساحتها 200 متر فما دون، وقامت بلدية كركوك بتاريخ 4 اب 1990 بتسليم القطع السكنية في حدود 450 قطعة سكنية الذين شملتهم قرار بالهدم ونقل انقاض البيوت خارج حدود بلدية المدينة، ايضاً تم تسليم قائمة بالمباني والدور التراثية التي هي ضمن ملكية دائرة الاثار والتراث مؤشراً في الخريطة المرفقة للحفاظ عليها خلال عملية هدم الدور السكنية. (مفتشية آثار التأميم، 1990)

بدأت لجنة المحافظة في تنفيذ قرار هدم المنازل الواقعة محيط قلعة كركوك التاريخية، وذلك في 29 تشرين الثاني 1990، بدلاً من الموعد المقرر سابقاً في بداية سنة 1991. وقد باشر المقاول المرحلة الأولى من عملية الهدم، والتي يشمل إزالة ما يقارب 500 منزل، حيث تم بالفعل هدم حوالي 15 منزلاً. ويشمل الخطة أيضاً هدم ما بين 80 إلى 100 منزل إضافي لم تستكمل

إجراءاتها القانونية بسبب قضايا الورثة. هذا العدد الكبير من المنازل، الذي يقارب 600 مبنى، يشكل جزءاً هاماً من النسيج العمراني للقلعة، ويهدد بإحداث تغيير جذري في طابعها التاريخي والتراثي المميز. (يوسف، 2009: 59)

تحولت جهود لجنة المحافظة لتطوير القلعة إلى كارثة تاريخية ومعمارية. بدلاً من ترميمها والحفاظ على طابعها التراثي، قامت اللجنة بتدميرها بشكل ممنهج، مما أدى إلى فقدان القلعة لجوهرها المعماري الأصيل. تم هدم الدور السكنية، خاصة تلك التي تقل مساحتها عن 200 متر مربع. وبسبب ندرة الأراضي في القلعة، فإن الدور التي تزيد مساحتها عن 200 متر مربع قليلة للغاية، وحتى هذه الدور المتبقية أصبحت مشنطة ومتباعدة، مما جعل الحياة فيها مستحيلة، ودفع سكانها إلى مغادرتها.

أثارت عمليات الهدم التي بدأتها الإدارة المحلية لهدم المنازل والدور التراثية في قلعة كركوك أواخر سنة 1990 استياءً واسعاً في الأوساط الأكاديمية والأثرية. ونتيجة لذلك، تدخلت شخصيات أكاديمية وأثرية رفيعة المستوى لدى السلطات العليا في الدولة، وقدمت مقترحات للحفاظ على سلامة القلعة وتطويرها. وكان من أبرز هذه الشخصيات الأثري عبد الرقيب يوسف<sup>(1)</sup>، الذي أرسل رسالة إلى الرئيس العراقي في 8 كانون الأول 1990، يطالب فيها بالتراجع عن قرار هدم المنازل التراثية في القلعة وإعادة النظر في تشكيل اللجان ووقف تنفيذ المشروع، محذراً من أن المشروع سيؤدي إلى تشتيت القلعة وتفريق سكانها، مما سيجعلها مجرد تل أثري مهجور وفاقد لنسيجه الحضاري ومعمارته التاريخي والتراثي. (المنشأة العامة للاتصالات والبريد، 8 كانون الأول 1990: 3-1)

جاءت في رسالة عبد الرقيب يوسف إلى صدام حسين: "...ومن أجل تحقيق تطوير علمي وفني متكامل للمدينة القديمة، يجب إيقاف كافة أشكال الهدم بصورة فورية وتشكيل لجنة موسعة برئاسة السيد المدير العام للأثار والتراث وعضوية بعض من أساتذة قسم الهندسة المعمارية في جامعة بغداد وعدد من المؤرخين والتراثيين لمسح القلعة مجدداً ولدراسة تطوير القلعة بصورة علمية... نرجو منكم إبداء المساعدة والمساهمة في انقاذ هذه المدينة التاريخية ذات الحضارة وانكم لعلى مستوى المسؤولية متحلين بالوعي الفائق تجاه آثار وتراث..." (المنشأة العامة للاتصالات والبريد، 8 كانون الأول 1990: 3)

وبعد اطلاع رئيس جمهورية العراق لرسالة عبد الرقيب يوسف، ديوان الرئاسة بمخاطبة وزارة الثقافة والاعلام بكتاب رسمي المرقمة (1889) في 8 كانون الأول 1990، للاطلاع وبيان رأي الوزارة بصدد ما ورد في الرسالة (ديوان الرئاسة، 8/12/1990)، واجابة دائرة الاثار والتراث في وزارة الثقافة والاعلام كتاب ديوان الرئاسة في 13 كانون الأول 1990 بكتاب رسمي المرقمة (1/1/1/385) بالتفصيل حول موضوع قلعة كركوك التي اثارها عبد الرقيب يوسف وجاءت فيها:

(1) عبد الرقيب يوسف حسن: من مواليد 1 تموز 1934 ولد في مدينة زاخو، عمل معلماً، وأصبح له اهتمامات بالآثار والتراث بالمدن العراقية والكرديستانية وعمل مع معظم مفتشية آثار في المدن العراقية، وأصبح مستشاراً لرئاسة إقليم كردستان لشؤون الآثار والتراث لمدة عشرة سنوات (2002-2010)، ولديه أكثر من 92 مؤلفاً من بين مطبوعة ومخطوطة وتمكّن من التقاط أكثر من 100 ألف صورة فوتوغرافية ومقاطع فيديو عن الآثار والتراث في كردستان والعراق، وقد دافع عن قلعة كركوك بصورة خاصة، وكان له الدور البارز في انقاذ قلعة كركوك من = الهدم الكامل في المرحلة الأولى سنة 1990، وقد ساهم في توثيق عملية هدم قلعة كركوك في المرحلة الأولى سنة 1991 ونشر مشاهداته وصور عملية الهدم في كتابه التي أصدره في سنة 2009، وللمزيد من التفاصيل والاطلاع على نشاطاته ومؤلفاته ينظر صفحته الإلكترونية عبر الرابط: [www.abdulraqib.net](http://www.abdulraqib.net)، مقابلة شخصية للباحث مع (عبد الرقيب يوسف حسن)، في 11/3/2025، السليمانية.

1. تم رصد مبلغ ملیون دینار لأعمار وصيانة واحياء تطوير قلعة كركوك كمرحلة اولى ، واستطاعت دائرة الاثار والتراث تنفيذ الاعمال معينة.
2. قامت الدائرة تطبيقا لقرار ديوان الرئاسة بتسليم الدور التراثية الى المحافظة وذلك تنفيذا للأمر القاضي بأشراف الادارة المحلية على مشروع قلعة كركوك.
3. ان القلعة هي مبنية فوق تراكمات اثرية كثيرة منذ عصور قديمة جدا تصل الى العصر السومري ، كما ان طراز المباني المبنية فوق القلعة حاليا هو من النوع المعروف بالطراز الحيروي في المباني الاسلامية ولا يوجد منه حاليا الا هذه النماذج الموجودة فوق القلعة .
4. على اثر زيارة رئيس الجمهورية للقلعة بتاريخ 90/3/16 تشكلت لجنة من قبل الدوائر المعنية في المحافظة لغرض القيام بعملية المسح و الجرد للدور التي تقل مساحتها من 200م2 لغرض استملاكها وهدمها، عليه رصدت المبالغ اللازمة لذلك .
5. استناد الى ذلك قامت دائرة الاثار والتراث بمسح جديد لكافة المباني الاثرية والتراثية التي تبرز دور القلعة الاثري التراثي. (دائرة الاثار والتراث، 13 / 12 / 1990)

ايضا جاءت في كتاب دائرة الاثار والتراث بعض الملاحظات والمقترحات لرئاسة الجمهورية عن مشروع قلعة كركوك، ومن اهم تلك الملاحظات والمقترحات:

1. ضرورة الاحتفاظ بقطاعات كاملة ضمن ازقة ومحلات القلعة للمحافظة على النسيج التراثي فيها .
2. الحفاظ على كافة المواقع الاثرية المتواجدة في القلعة مع الحفاظ على مكملاتها ضمن مناطق تواجدها .
3. ضرورة نقل الخرائب والانقاض الحالية بين مباني القلعة لغرض النظر في امر استغلالها مستقبلا للمرافق السياحية والثقافية والصحية .
4. قيام دائرة الاثار والتراث باجراء عمليات التنقيب والصيانة في مناطق ونقاط مختارة من القلعة والسور التي اكتشفت مؤخرا من قبلها .
5. تخصيص مبالغ لازمة لعمليات التنقيب سالف الذكر و لاكمال اعمال الصيانة في البيوت والمباني التراثية.
6. اشراف دائرة الاثار والتراث على وضع التصاميم كافة واعمال الصيانة والترميم التي تقوم بها الجهات المختصة في المحافظة حيث اصبحت الادارات المحلية في المحافظات هي المسؤولة عن الحفاظ على المباني التراثية .
7. امكانية دراسة ودمج اية مجموعة من البيوت الصغيرة المتقاربة وتحويلها الى بيت كبير بدلا من هدمها اذا كانت ذات مميزات معمارية تراثية مهمة .
8. تشكيل لجنة علمية تراسها دائرة الاثار والتراث وعضوية مختصين من مهندسين معماريين ومؤرخين لدراسة الموضوع .
9. ضرورة وقف اعمال الهدم في الوقت الحاضر لحين استكمال دراسة اللجنة لوضعية القلعة .

10. العمل على احياء سور القلعة الخارجي او صيانة البيوت المطلة على سفوحها . ( دائرة الآثار والتراث، 13 / 12 / 1990 )

يلاحظ من مقترحات دائرة الآثار والتراث التركيز على الحفاظ على الهوية التاريخية والمعمارية لقلعة كركوك. وإجراء عمليات تنقيب وصيانة دقيقة، وإشراك خبراء في التخطيط والترميم، ووقف أعمال الهدم العشوائية. كما أكد الدائرة على ضرورة استغلال المباني التراثية لأغراض ثقافية وسياحية، مع الحفاظ على النسيج التراثي الأصيل للقلعة، ويتبين لنا بأن رسالة عبد الرقيب يوسف الى رئيس الجمهورية قد اثمرت في اعادة النظر بعملية الهدم لقلعة كركوك من قبل الادارة المحلية.

تم إيقاف محاولات هدم القلعة في المرحلة الاولى بفضل تدخل شخصيات أكاديمية وأثرية لدى الرئيس العراقي، بالإضافة إلى جهود الأثاري عبد الرقيب يوسف الذي أرسل عدة رسائل إلى مكتب رئاسة وزارة الثقافة والإعلام. ويذكر أنه قد تم هدم بحدود مائة منزل قبل إيقاف تلك المحاولات. (يوسف، 2009: 155)

يبدو ان قرار إيقاف هدم القلعة وتهجير سكانها في نهاية سنة 1990 من قبل رئاسة الجمهورية، لم يلتزم بها الادارة المحلية في كركوك وهذا ما تبين من كتاب دائرة الآثار والتراث الى رئاسة الجمهورية والتي يشير الى ان المحافظة أبلغنا وأمر بتسليم المناطق المكشوفة من القلعة الى دائرة الآثار لأغراض التنقيب، بعد هدم البيوت التي تقل مساحتها عن 200 متر مربع وتم التنسيق مع وزارة الداخلية لوضوح معايير، لذلك وبموجب كتاب الدائرة الى وزارة الداخلية المرقم (537/2/2/7/7) في 11/11/1991، أوفد الدائرة فريق عمل اجري مسحاً للغرض أعلاه وقدم تقريراً يبين فيه ضرورة مراعاة عند الهدم أو الازالة الامور التالية:

1. الاحتفاظ بالقطع المعمارية الكاملة داخل أزقة ومحلات القلعة للحفاظ على طابعها التراثي الأصيل.
2. دمج الدور الصغيرة المتقاربة وتحويلها إلى دور كبيرة بدلاً من هدمها، إذا كانت ذات مميزات معمارية تراثية مهمة.
3. إزالة الخرائب والأنقاض من مباني القلعة لتهيئتها للاستغلال السياحي والثقافي المستقبلي.
4. إحياء سور القلعة الخارجي وصيانة البيوت المطلة على السفح.
5. الحصول على موافقة من دائرة الآثار قبل إجراء أي أعمال صيانة أو ترميم في القلعة. وقد أيدت وزارة الداخلية هذه المعايير وأبلغت بها الادارة المحلية. (محافظة كركوك، 11 / 11 / 1991)

ان تنفيذ أمر رئيس الجمهورية في 16 دار 1990 ارتبطت بعمليات الاستملاك والتي تمت على وجبتين كانت أخرها مع نهاية سنة 1991، كما ارتبطت عمليات الاخلاء من السكان والتي لم تنته الى في 16 ايار 1993 حيث تم توجيه أخر الانذارات الى المستأجرين لأخلاء دورهم خلال شهر من تاريخه اعلاه. (وزارة الثقافة والاعلام، 1994).

وفي هذه الأثناء كانت البلدية قد باشرت بالعمل للهدم الدور، وامتد الهدم ليشمل معظم مرافق القلعة خلافاً للمعايير المشار اليها، كما انتزعت كافة الابواب والشبابيك والاعمدة والعناصر المعمارية الاخرى.. وقد اعترضت دائرة الآثار والتراث على هذه

الحالة وطالبت عدة مرات بإيقاف القلع وإعادة ما انتزعت من عناصر معمارية وكانت أخر تبليغ والمطالبة لبلدية كركوك بتاريخ 1993/11/30. (وزارة الثقافة والاعلام، 1994)

بيدوا ان اعتراض وزارة الثقافة والاعلام على استمرار الادارة المحلية في تنفيذ هدم القلعة لم يكن لها نتيجة تؤثر على الادارة المحلية في وقف اعمالها، فقد تم تشكيل لجنة لتطوير القلعة في 1993/1/20 من وزارة الداخلية برئاسة مدير البلديات العام وعضوية ممثلين من وزارة الداخلية وممثل عن الأثار لتنفيذ امر رئيس الجمهورية التي الصادر بتاريخ 1990/3/16، حيث قدمت اللجنة دراستها في 1993/2/24 ومقترحاتها حول صيانة وتطوير القلعة وتضمنت: "المحافظة على الاماكن والأبنية التراثية والدور ذات الطابع التراثي المميز، ووضع خطة مفصلة مشتركة للشكل الذي ستكون عليه القلعة سياحياً وخدمياً لاحقاً، تخصيص جزء من القلعة خال من المنشآت البنائية لإجراء التنقيبات الأثرية فيها، والمحافظة على الدور المحيطة ببدن القلعة، كما قدمت اللجنة كشفاً بمراحل العمل لصيانة القلعة و كلفتها بحدود (28) مليون دينار وبمدة تنفيذ لأربع سنوات ". (وزارة الداخلية، 1993 / 6 / 4)

فاتحة وزارة الداخلية ديوان الرئاسة بمضمون تشكيل لجنة تطوير قلعة كركوك مع مديرة العامة للبلديات بكتاب رسمي المرقم (2557) في 14 حزيران 1993، لكن كانت رد ديوان الرئاسة بصدور قرار الى وزارة الداخلية تشير الى تسليم قلعة كركوك الى وزارة الثقافة والاعلام دائرة الأثار والتراث وبأسرع وقت بموجب كتابها المرقم (ق/17083) في 24 حزيران 1993. (ديوان الرئاسة، 1993 / 6 / 24)

تم استلام ملف قلعة كركوك من قبل دائرة الأثار والتراث في 8 تموز 1993 و باشرت الدائرة باتخاذ الاجراءات مع البلدية لقطع تسرب المياه الى القلعة.. وتنفيذ الامر بغلق كافة المداخل لحماية القلعة، علماً بان القلعة عند استلامها من قبل دائرة الأثار والتراث كانت مخربة تماماً. (وزارة الثقافة والاعلام، 1994).

وبموجب كتاب ديوان رئاسة الجمهورية، عمم وزارة الداخلية كتاب الى الادارة المحلية في كركوك بكتابها المرقم(260/13/3) في 8 ايلول 1993، مبلغاً بها الادارة المحلية بمضمون كتاب ديوان رئاسة المرقم (ص/24192/9) في 5 ايلول 1993، بانه تنسب تأجيل النظر في مشروع تطوير قلعة كركوك في الوقت الحاضر. (وزارة الداخلية، 1993 / 9 / 8).

توقفت المرحلة الاولى من مشروع هدم قلعة كركوك بعد استكمال تهجير جميع سكان القلعة في سنة 1993، وتم اتخاذ قرار بتدمير قلعة كركوك بالكامل خلال زيارة صدام حسين للمدينة في 1 نيسان 1998، حيث رافقه محافظ كركوك آنذاك، أيد فتوح خليفة الراوي. وفي اليوم التالي، 2 نيسان 1998، صدر كتاب من ديوان الرئاسة يحمل الرقم (7108) يقضي بهدم القلعة(ديوان الرئاسة، 1998 / 4 / 2)، وتم تخصيص مبلغ 250 مليون دينار كدفعة الاولى لغرض عملية الهدم . (محافظة التأميم، 23 / 5 / 1998)

وتم نشر الخبر في صحيفة صوت التأميم في عددها السادس والسابع المزدوج لسنة 1998، قرار المرحلة الثانية لهدم قلعة كركوك، حيث اشارت (( تنفيذاً لأمر الرئيس القائد صدام حسين تتواصل في محافظة التأميم أعمال رفع الانقاض وصيانة الاماكن

الاثريه التي سيتم الابقاء عليها في قلعة كركوك وذلك بتخصيص 250 مليون دينار وستقوم لجنة رئيسية تضم في عضويتها مجموعة من الكوادر المتخصصة من ديوان المحافظة ودائرة آثار التأميم لغرض تنفيذ العمل بطريق (أمانة) وبإشراف السيد الفريق الاول الركن اياي فتيح خليفة الراوي محافظ التأميم وسيتم انجاز هذه المهمة خلال فترة زمنية امدها 70 يوماً))  
(جريدة (صوت التأميم)، 1998: 1)

وبدأ تنفيذ عملية الهدم في 10 حزيران من نفس السنة. وتجدر الإشارة إلى أنه في المرحلة الاولى، لم يتم هدم سوى حوالي 100 منزل فقط من قبل جهات المنفذة، اما في المرحلة الثانية فقد تم هدم جميع المنازل بحدود 600 دوراً. (يوسف، 2009: 155)

وعندما تأكدت مفتشية آثار كركوك من خطة هدم جميع المنازل في قلعة كركوك في هذه المرحلة، قدم مذكرة الى دائرة الآثار والتراث من اجل مخاطبة الادارة المحلية في كركوك بكتاب رسمي في 5 ايار 1998، ليطالب من الادارة المحلية تنفيذ عملية الهدم مع مراعاة ملاحظات مفتشية آثار كركوك، والتي طالبة استثناء المناطق الاثرية والتراثية من اعمال الهدم والتسوية، ايضاً يتم نقل الانقاض بأشراف مفتشية آثار كركوك، وعزل المواد الصالحة مثل الشبائيك والابواب وعتبات الابواب وغيرها، وعدم استخدام الاليات الثقيلة قرب المناطق الاثرية والتراثية، مع بعض الملاحظات الاخرى (دائرة الآثار والتراث، 1998 / 5 / 1- 2) ، ومن خلال تدخل مفتشية آثار كركوك، تمكنت من إنقاذ 55 معلماً أثرياً ومنزلاً ذا طابع تراثي من الهدم فقط.

وانتهى عملية هدم القلعة بالكامل مع رفع انقاض الهدم من على قلعة كركوك في شهر ايلول 1998، وبقي تسليم حديد التسليح من المباني المهدمة تسليمها وخبزنها ي قشلة كركوك، بعد ان طالبة دائرة الآثار والتراث من الادارة المحلية التي اشرفت على عملية الهدم بكتاب رسمي المرقم (3775) في 6 ايلول 1998، والتي جاءت فيها: " نظراً لانتهاج اعمال رفع الانقاض في قلعة كركوك، يرجى التفضل بنقل حديد التسليح الموجود في القلعة الى مخازن الهيئة في قشلة كركوك... " (دائرة الآثار والتراث، 1998 / 6 / 9).

أدت المرحلة الثانية من هدم قلعة كركوك، التي نفذتها الإدارة المحلية في المدينة بأمر من رئيس الجمهورية آنذاك، إلى تدمير كامل للجزء الأثري والثقافي والتاريخي من القلعة وشملت حتى هدم مرقد حسن مكي (وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، 1998 / 8 / 17). ولم يبق من القلعة سوى عدد قليل من المنازل، ومسجد، وكنيسة، ولا تزال قائمة حتى اليوم. وكان لعملية الهدم آثار مدمرة على المستوى الثقافي والاجتماعي. فقدت المدينة جزءاً كبيراً من تراثها التاريخي، مما أثر على هوية السكان المحليين. بالإضافة إلى ذلك، أدى الهدم إلى تفاقم التوترات الاثنية، حيث شعر الكورد والتركماني بأن هويتهم التاريخية والثقافية تعرضت للتهديد.

#### 4. تأثير هدم القلعة على التراث الثقافي والاثني والتاريخي للمدينة، وعلى محو الهوية العرقية:

تعد قلعة كركوك من أقدم المدن في كردستان، حيث يعود تاريخها إلى ما بين 4000 و5000 سنة. كانت مركزاً حضارياً بارزاً في العصور القديمة، وتعتبر قلعة كركوك من أهم المعالم التاريخية في المنطقة. كانت القلعة تقع على ضفاف نهر خاصة، وكانت مركزاً للحضارة والثقافة الكوردية (احمد، 2002: 45). ومع ذلك، تم تدمير هذه القلعة في إطار سياسة النظام الحاكم (طالباني، 2007: 34). تم تدمير العديد من المواقع الأثرية والتراثية في كركوك، بما في ذلك قلعة كركوك، التي كانت تعتبر عاصمة لدولة كوردية قديمة تعرف باسم "دولة الكوتي". تم تدمير هذه المواقع في إطار سياسة صدام التي تهدف إلى إعادة كتابة التاريخ العراقي وتطبيعها، حيث تم إجبار المؤرخين وعلماء الآثار على تبني رواية تاريخية تعزز الهوية العربية وتهتمش الهوية الكردية (مقابلة مع حسن: 2025/3/8).

حجة الحفاظ على الطابع التاريخي، تم تهجير سكان قلعة كركوك، الذين عاشوا لقرون معالمها الحضارية والتراثية، كجامع النبي دانيال، وآثار كنيسة الأحزان، وبيوتها التراثية. لتلك الآثار مكانة خاصة في وجدان سكان القلعة الأصليين، وتلك البيوت التراثية، كبيوت لطيفور وصادق العلاف وعلي آغا وعبد الغازي أفندي وغيرها، بقيت شاهدة على تاريخهم. لم يكن هناك مبرر لهدم قلعة كركوك، التي تمثل جزءاً عزيزاً على جميع سكان كركوك، سوى استكمال سياسة التعريب التي بدأها النظام السياسي بتغيير اسم كركوك إلى التأميم<sup>2</sup>، وتغيير التركيبة السكانية للمدينة. وقد كشف شريط صوتي لعلي حسن المجيد، محافظ كركوك آنذاك، عُثر عليه في مقره خلال انتفاضة 1991، عن خطط النظام لتغيير الطابع العرقي للأحياء والأسواق والمعالم التراثية في كركوك (مجلة سومر، 2007: 38).

ان هدم قلعة كركوك جزءاً من سياسة التعريب الممنهجة التي انتهجها النظام العراقي ضد الشعب الكردي منذ الربع الاخير من القرن الماضي. شملت هذه السياسة تغيير الهوية واللغة والتاريخ والتراث، بالإضافة إلى التهجير القسري للسكان الأصليين في المدن الكردستانية، وكانت كركوك من أوائل المدن التي شهدت هذه الإجراءات القمعية، بعد فشل مفاوضات الحكومة العراقية مع الحركة الكردية عام 1974، بدأت حملة التعريب في كركوك. شملت الإجراءات الأولى فصل الأقضية والنواحي التاريخية عن مدينة كركوك، مثل خورماتو التي ألحقت بتكريت، وكلار وكفري اللتين ألحقتا بمحافظة ديالى، وجمجمال التي ألحقت بالسليمانية (سالم، 2008: 261-264). وفي عام 1989، صدر قرار بتهجير سكان قلعة كركوك، وفي عام 1990، بدأت المرحلة الأولى من هدم المباني السكنية والتراثية بحجة صيانة الآثار التاريخية وترميمها (مقابلة مع حسن: 2025/3/8)، وكان ذلك استمراراً لسياسة التعريب، التي استكملت مشروع تهجير سكان القلعة وهدم المباني السكنية والتراثية في سنة 1998.

(<sup>2</sup>) نجات كوثر اوغلو: ولد في مدينة كركوك في 5 شباط 1949، تخرج من معهد المعلمين كركوك سنة 1968، عمل معلماً في مدارس كركوك الى سنة 1996 بعد احواله على التقاعد، له اسهامات ادبية في الصحف والمجلات التي صدرت في كركوك وبغداد وانقرة منذ سنة 1960، استمر في رئاسة جريدة تركمان ايلى منذ سنة 2005 والى وقت الحاضر، لديه العديد من المؤلفات عن تاريخ كركوك وتاريخ التركمان في العراق، وقد ساهم في توثيق عملية هدم قلعة كركوك في المرحلة الاولى والثانية 1990-1998 ونشر مقالات وصور عملية الهدم في مجلة سومر، مقابلة شخصية للباحث مع (نجات كوثر اوغلو)، في 11/3/2025، كركوك.

خلال الفترة من 1990 إلى 1998، شهدت كركوك عمليات تهجير قسري واسعة النطاق ضد السكان الكورد. تم إجبار آلاف العائلات الكوردية على مغادرة منازلهم والانتقال إلى مناطق أخرى في العراق، بينما تم استقدام عائلات عربية لتحل محلهم. هذه السياسة لم تكن فقط تهدف إلى تغيير التركيبة الديموغرافية للمدينة، بل كانت أيضًا محاولة لطمس الهوية الكوردية في المنطقة. (طالباني، 2007: 54)

يصف عبد الرقيب يوسف حسن زيارته لقلعة كركوك في 22 يوليو 1990 قائلاً: "لم أشاهد قلعة كركوك في المرات السابقة حزينة مشلولة الحياة كما شاهدتها هذه المرة... فقد كانت علامات الحزن بادية على وجوه سكانها... وأن السكان كانوا يشعرون بفقدان الأمل في الحفاظ على منازلهم وتراثهم". (مقابلة معه: 2025/3/8)

لم تكن زيارة صدام حسين لقلعة كركوك في 16 آذار 1990 مجرد زيارة عابرة، بل كانت تحمل في طياتها قرارًا مصيريًا بهدم القلعة. هذا القرار لم يكن منعزلاً، بل كان مرتبطاً بشكل وثيق بمجزرة حلبجة التي ارتكبتها النظام العراقي في نفس اليوم، 16 آذار 1988، والتي راح ضحيتها خمسة آلاف من الكورد. حيث كان هدف صدام حسين من اتخاذ قرار هدم القلعة هو بث الرعب والخوف في قلوب الكورد، وتذكيرهم بمصير حلبجة والأطفال، في محاولة لإخضاعهم وترويضهم<sup>(4)</sup>.

كان أحد الأسباب الرئيسية لهدم قلعة كركوك هو الرغبة في محو الهوية الثقافية والتاريخية للمجموعات الاثنية غير العربية في المدينة، وخاصة الكورد والتركماني (مقابلة اوغلو، 2025/3/11). من خلال تدمير القلعة، حاولت الحكومة العراقية إضعاف الروابط التاريخية لهذه المجموعات في المدينة، وبالتالي استكمال عملية التغيير الديموغرافي.

على الرغم من أن القلعة كانت ذات قيمة تاريخية كبيرة، إلا أن موقعها في وسط مدينة كركوك جعلها ذات قيمة اقتصادية أيضاً. كانت الحكومة العراقية ترغب في استغلال هذا الموقع لأغراض تنموية، بما في ذلك بناء مشاريع سكنية وتجارية. ومع ذلك، فإن هذه الخطوة كانت مدفوعة أيضاً بالرغبة في تعزيز السيطرة مكون آخر على المدينة من خلال تغيير طابعها العمراني. (مقابلة حسن: 2025/3/8)

كانت قلعة كركوك تُعتبر أيضاً موقعاً استراتيجياً من الناحية الأمنية. خلال فترة التسعينيات، كانت الحكومة العراقية تواجه تحديات أمنية كبيرة، بما في ذلك خوفاً من تكرار انتفاضة الكورد مرة أخرى بعد انتفاضة سنة 1991 والتهديدات من القوى الكردية. من خلال هدم القلعة، حاولت الحكومة إزالة أي مواقع يمكن أن تكون بمثابة معازل لمقاومة النظام السياسي. وهذا تبين من خلال كتاب محافظة كركوك إلى دائرة الآثار والتراث ويطلب منه شمول البيوت التراثية التي تم جردها لغرض الحفاظ عليه يدخل ضمن قائمة الهدم، حيث يشير في الكتاب إلى الحجة بذلك: "...باننا سوف نقوم بالحفاظ على جميع المواقع الاثرية والبيوت

(4) سمو بهروز محمد: ولد في مدينة كركوك في 20 تموز 1963، تخرج من قسم التاريخ بكلية الآداب جامعة بغداد سنة 1986، عمل موظفاً في مكتبة العامة في كركوك والآن على ملاك مكتبة بكرجو في السليمانية، له اسهامات تاريخية في الصحف والمجلات التي صدرت في كركوك، لديه العديد من المؤلفات عن تاريخ كركوك ومن أبرزها الاشراف على موسوعة كركوك الحضارية، وقد ساهم في توثيق عملية هدم قلعة كركوك في المرحلة الثانية سنة 1998 ونشر مقالات وصور عملية الهدم في المجلات المحلية، مقابلة شخصية للباحث مع (سمكو بهروز محمد)، في 2025/3/8، السليمانية.

التراثية. اما بقية الدور المحيطة بالمواقع فقد اصبحت مهجورة و خرائب يتعذر السيطرة عليها من الناحية الامنية نظراً لظروف المدينة... " (محافظة التأميم، 13 / 10 / 1991)

على الرغم من أن الحكومة كانت تخطط لهدم القلعة في عام 1990، إلا أن اللجنة المكلفة، بما في ذلك محافظ كركوك علي ناصر السعدون، كانت حريصة على تسريع عملية الهدم. ويتضح ذلك من خلال تنفيذ عملية الهدم في 19 تشرين الثاني 1990. وأبدى محافظ كركوك حماساً شديداً لهدم قلعة كركوك وتطبيق سياسة التعريب، خاصة ضد المكون الكردي. تجلى ذلك في رفضه تنفيذ قرار مكتب رئاسة الجمهورية بوقف الهدم. فقد أرسل مكتب الرئاسة كتاباً رسمياً للمحافظ يطالبه بوقف الهدم، لكنه رفض وأرسل كتاباً يوضح فيه أسباب الرفض في نقطتين:

1. هدم القلعة قرار رئيس الجمهورية ويجب تنفيذه وليس من حق أي جهة التدخل.
2. أنفقنا أموالاً على هذا العمل و عوضنا سكان القلعة. بدلاً من ٢٠٠ متر مربع، خصصنا ٣٠٠ متر مربع من الأرض لكل عائلة. لذلك، لا ينبغي أن يتوقف هدم القلعة. (يوسف، 2009: 116)

أشاره عبد الرقيب يوسف حسن في أحد مؤلفاته: " أنه عندما أصدر مكتب رئيس الجمهورية أمراً بوقف هدم قلعة كركوك، صرح له مقال الهدم سراً بأنهم لن يتوقفوا عن عملية الهدم. وأضاف أن قائممقام كركوك طلب منهم هدم المنازل بأسرع وقت ممكن". ويقول المقال: " كنا نهدم منزلاً واحداً في اليوم، ولكن بسبب تدخل المسؤولين في إدارة كركوك، أصبحنا نهدم تسعة منازل في اليوم". (يوسف، 2009: 117)

ويروي لنا عبد الرقيب يوسف حسن بانه كان واقفة في القلعة يوم الهدم الذي نفذته لجان الادارة المحلية، رأى مفتش آثار كركوك غائب فاضل، الذي ينتمي إلى المكون التركماني في كركوك. وقال له: "لا أريد أن أتكلم، وإذا تكلمت فإن قوات الأمن في كركوك ستنهمني بالتحيز العرقي وستحاسبنني على انتقاد قراراتهم" (مقابلة معه: 2025 / 3 / 8)

وذكر الدكتور مؤيد سعيد، المدير العام لدائرة الآثار والتراث في وزارة الثقافة والإعلام، بأن الحكومة المركزية قد أوقفت قرار هدم القلعة. ومع ذلك، أصرّ المسؤولون المحليون في ادارة كركوك على المضي قدماً في عملية الهدم. (يوسف، 2009: 153)

كذلك سعت مفتشية آثار كركوك، بالتعاون مع المكلفين بجرد البيوت الأثرية في القلعة، إلى حماية بعض البيوت المتبقية من الهدم وإدراجها ضمن قائمة الجرد التراثي. إلا أن محافظة كركوك تدخلت وأصدرت كتاباً رسمياً برقم (4253) بتاريخ 13 تشرين الاول 1991، محذرةً المفتشية من ذلك، وأشارت الى: "في النية وضع تصاميم خاصة لقلعة كركوك فقد لاحظنا قيامكم بوضع تأشيريات الآثار على مجموعة كبيرة من البيوت غير التراثية بحجة المحافظة على المواقع الأثرية والتراثية وما يحيط بها وكذلك على قطاعات متفرقة من محلات القلعة مما يؤشر على وضع التصاميم و يعرقل عمليات الهدم و رفع الانقاص الجارية حالياً". (محافظة التأميم، 13 / 10 / 1991)

استغلت رئاسة الجمهورية مخاوفها الأمنية، وتحديدًا خوفها من تمركز قوات البيشمركة في قلعة كركوك ومعارضتها للحكومة، لتبرير مطالبتها السريعة لوزارة الداخلية بتسييج القلعة من خلال كتابها الرسمي المرقم (17083) في 24 حزيران 1993، وجاءت فيها: "تقرر تسليم قلعة كركوك الى وزارة الثقافة والاعلام بأسرع وقت و تسييجها بأية وسيلة ومادة متوفرة لمنع تسرب المواطنين اليها و السكن بصورة غير شرعية فيها و المباشرة بالأعمال المطلوب القيام بها في القلعة حسب توجيهات السيد الرئيس...". (ديوان الرئاسة، 1993/6/24) وقد قامت الجهات الامنية في المحافظة بالفعل بنشر قوة عسكرية في القلعة وتحويلها إلى قاعدة عسكرية في ما بعد.

بعد تدمير قلعة كركوك بصورة كاملة في سنة 1998، قام صدام حسين بتحويلها إلى قاعدة عسكرية. وقد قام بنشر قوات عسكرية فيها، وذلك بسبب موقعها المرتفع والاستراتيجي بالنسبة لمحافظة كركوك. (مقابلة مع محمد، 2025/3/8)

كان لهدم قلعة كركوك آثار مدمرة على المستوى الثقافي والاجتماعي. فقدت المدينة جزءًا كبيرًا من تراثها التاريخي، مما أثر على هوية السكان المحليين. بالإضافة إلى ذلك، أدى الهدم إلى تفاقم التوترات العرقية والدينية في المنطقة، حيث شعر الكورد والتركمانيون بأن هويتهم الثقافية تتعرض للتهديد. (مقابلة مع اوغلو، 2025/3/11). إذ إن سياسة النظام السابق كانت تهدف إلى تعزيز سيطرة مكون آخر على المدينة وإضعاف الهويات الثقافية للمجموعات الاثنية الأخرى.

بالنسبة للكورد، تعد قلعة كركوك أكثر من مجرد موقع أثري؛ فهي تمثل رمزًا للهوية الثقافية والتاريخية. فيعتبرون أنفسهم من أقدم الشعوب في المنطقة، يرون في القلعة دليلًا على وجودهم الطويل في المنطقة. كما أن القلعة كانت مركزًا للعديد من الأحداث التاريخية التي شكلت الهوية الكوردية، بما في ذلك مقاومة احتلال من قبل القوى السياسية المتعاقبة. (مقابلة مع محمد، 2025/3/8)

اعتبر سكان كركوك القلعة مكانًا مقدسًا، ولكنهم كانوا محرومين من زيارتها بسبب القيود التي فرضتها الحكومة المحلية آنذاك. بعد تغيير النظام السياسي في 10 أبريل 2003، عندما حررت قوات التحالف الدولي والقوات المحلية، بما في ذلك قوات البيشمركة، مدينة كركوك، أصبح بإمكان الأهالي زيارة القلعة المهذمة بشكل يومي، بعد أن كانت تلك الزيارات ممنوعة في السابق بموجب تعليمات وقرارات الحكومة<sup>(5)</sup>.

ومن خلال هذه الجريمة التي استهدفت مدينة كركوك التاريخية، سعى النظام السياسي إلى محو المعالم التاريخية والحضارية الكردية في المدينة، وذلك كجزء من مشروع أوسع يهدف إلى الإبادة الجماعية وتهجير سكانها. وتأتي هذه الممارسات في تناقض صارخ مع القيم العالمية التي تحرص على حماية المدن التاريخية، والتي تُعتبر في مختلف أنحاء العالم إرثًا إنسانيًا يُحافظ عليه ويُحوّل إلى مواقع سياحية تبرز عراقة التاريخ والثقافة.

(5) علي محمد امين محمد: ولد في مدينة كركوك في 8 نيسان 1969، تخرج من كلية قانون بجامعة كركوك سنة 2014، عمل في الفرق المسرحية في كركوك بصفة فنان مسرحي ولاسيما في فرقة نهوض في كركوك، والان ناشط سياسي واعلامي، من سكنة قلعة كركوك ابا عن جد وبقي ساكنًا في القلعة الى سنة 1992، وكان شاهدا على عملية تهجير سكان القلعة وهدمها، مقابلة شخصية للباحث مع (علي محمد امين محمد)، في 11 / 3 / 2025، كركوك.

## 5. الاستنتاج:

1. أن الدور المحوري للحكومة المركزية والمحلية في عملية هدم قلعة كركوك الأثرية تأتي في المقام الاول، والتي تمت على مرحلتين: الأولى بدأت عام 1990، والثانية عام 1998. ويظهر من خلال التحليل معطيات الدراية بأن قرارات الهدم اتخذت عقب زيارات متتالية لرئيس الجمهورية آنذاك، صدام حسين، إلى القلعة، حيث أصدر أوامره المباشرة بتنفيذ عمليات الهدم من داخل القلعة نفسها. يؤكد هذا التسلسل الزمني للأحداث على التأثير المباشر للقرارات السياسية على تدمير المعالم التراثية.
2. كان هدم قلعة كركوك جزءاً من سياسة التعريب الممنهجة التي انتهجها النظام العراقي السابق، والتي تهدف إلى تغيير التركيبة السكانية للمدينة وطمس الهوية الكوردية، إذ استخدم النظام السياسي هدم القلعة كأداة لبث الرعب والخوف في قلوب الكورد، وتذكيرهم بمصير حلبجة والأنفال. كانت هناك رغبة في إزالة أي مواقع يمكن أن تكون بمثابة معاقل لمقاومة النظام السياسي.
3. كان هدم القلعة محاولة لمحو الهوية الثقافية والتاريخية للمجموعات العرقية غير العربية في المدينة، وخاصة الكورد والترکمان.
4. أدى هدم القلعة إلى فقدان المدينة جزءاً كبيراً من تراثها التاريخي، مما أثر على هوية السكان المحليين، من خلال تدمير العديد من المعالم الأثرية والتراثية في القلعة، بما في ذلك المساجد والبيوت التراثية والسكنية.
5. أدى هدم القلعة إلى تفاقم التوترات العرقية والدينية في المنطقة، حيث شعر الكورد والترکمان بأن هويتهم الثقافية تتعرض للتهديد، من خلال تغيير الأسماء التاريخية والجغرافية في كركوك.
6. تم تحويل القلعة من مدينة تاريخية إلى قاعدة عسكرية. أثار هدم القلعة استنكاراً محلياً، حيث اعتبرته العديد من الشخصيات الأكاديمية والآثرية، انتهاكاً للتراث الثقافي المحلي والعالمي، وتدخّل تلك الشخصيات الأكاديمية والآثرية لدى السلطات العليا في الدولة، وقدمت مقترحات للحفاظ على سلامة القلعة وتطويرها.

## 7. التوصيات:

1. إعادة تأهيل قلعة كركوك: توجيه الحكومة المركزية والمحلية في كركوك لإعادة النظر في عملية إحياء وتأهيل قلعة كركوك، وذلك بإعادتها إلى طرازها المعماري السابق الذي كانت عليه قبل عمليات الهدم التي قام بها النظام السابق. وتحويل القلعة إلى واجهة معمارية تراثية ذات فائدة تاريخية وسياحية للمدينة. وتخصيص الموارد المالية اللازمة من الميزانية لإتمام عملية التأهيل.
2. المساءلة القانونية: اتخاذ قرارات صارمة وعادلة بأثر رجعي لمحاسبة كل من تورط وساهم في هدم القلعة خلال المرحلتين في سنتي 1990 و 1998.
3. تعويض المتضررين: تعويض سكان قلعة كركوك بتعويضات مادية مجزية وتقديم الدعم المعنوي لهم، وذلك تعويضاً عما لحق بهم من أضرار نتيجة تهجيرهم من مساكنهم الأصلية في القلعة. والعمل على إزالة كافة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السلبية التي لحقت بهم.

4. التنقیبات الأثرية: فسح المجال أمام الجامعات والمنظمات الدولية المتخصصة في التنقیبات الأثرية لتقديم مشاريع علمية للتنقیب في طبقات قلعة كركوك، وذلك بهدف اكتشاف الآثار الموجودة في باطنها وتحديد تاريخ بداية بناء القلعة.

### 8. قائمة المصادر والمراجع:

#### اولاً: الوثائق:

1. الجمهورية العراقية، ديوان الرئاسة، المرقم(33511)، م/ دور قلعة كركوك، في 20 ايلول 1989، بغداد.
2. وزارة الثقافة والاعلام، دائرة الاثار والتراث، مفتشية آثار التأميم، المرقم(381)، الى مديرية بلدية كركوك/ لجنة الانذارات(م/ قلعة كركوك)، في 26 / 11 / 1989، كركوك.
3. الجمهورية العراقية، ديوان الرئاسة، المرقم (ق/17083)، الى وزارة الداخلية (م/ قلعة كركوك)، في 14 / 6 / 1990، بغداد.
4. وزارة الثقافة والاعلام، دائرة الاثار والتراث، مفتشية آثار التأميم، المرقم(388)، الى دائرة الاثار والتراث/ قسم التراث(م/ قلعة كركوك)، في 31 / 8 / 1990، كركوك.
5. المنشأة العامة للاتصالات والبريد، البريد الالكتروني، المرقم(524)، رسالة عبد الرقيب يوسف حسن الى مكتب رئيس الجمهورية صدام حسين، في 8 / 12 / 1990، السلیمانية.
6. الجمهورية العراقية، ديوان الرئاسة، المرقم (1889)، م/ عبد الرقيب يوسف حسن، في 8 / 12 / 1990، بغداد.
7. وزارة الثقافة والاعلام، دائرة الاثار والتراث، المرقم(1 / 1 / 385)، الى ديوان الرئاسة (م/ تقرير عبد الرقيب يوسف حسن)، في 13 / 12 / 1990، بغداد.
8. وزارة الداخلية، محافظة التأميم، المرقم(4253)، الى دائرة الاثار والتراث(م/ قلعة كركوك)، في 13 / 10 / 1991، كركوك.
9. الجمهورية العراقية، محافظة كركوك، المرقم 537/2/2/7/7، الى وزارة الداخلية(م/ قلعة كركوك)، في 11 / 11 / 1991.
10. الجمهورية العراقية، وزارة الداخلية، المرقم(ق.س.386)، الى المديرية العامة للبلديات، في 4 / 6 / 1993، بغداد.
11. الجمهورية العراقية، ديوان الرئاسة، المرقم(17083)، الى وزارة الداخلية(م/ قلعة كركوك)، في 24 / 6 / 1993، بغداد.
12. الجمهورية العراقية، وزارة الداخلية، المرقم(3 / 13 / 260)، الى محافظة التأميم (م/ تطوير مشروع قلعة كركوك)، في 8 / 9 / 1993، بغداد.
13. وزارة الثقافة والاعلام، المرقم (1877)، الى السيد سكرتير السيد رئيس الجمهورية المحترم، سرى للغاية وشخصي، في 4 / 12 / 1994، بغداد.
14. الجمهورية العراقية، ديوان الرئاسة، المرقم (7108)، الى وزارة الثقافة والاعلام(م/ هدم قلعة كركوك) في 2 / 4 / 1998، بغداد.

15. الجمهورية العراقية، محافظة كركوك، المرقم (2103)، الى ديوان الرئاسة (م/ تخصيص مبلغ)، في 23 / 5 / 1998، كركوك.
16. جمهورية العراقية، وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، دائرة المؤسسات الدينية، المرقم (3258)، الى دائرة الاثار والتراث (م/ مرقد حسن مكّي)، في 17 / 8 / 1998، بغداد.
17. وزارة الثقافة والاعلام، دائرة الاثار والتراث، المرقم (3775)، الى محافظة التأميم (م/ خزن حديد تسليح)، في 6 / 9 / 1998، بغداد.

#### ثانياً: المقابلات الشخصية:

18. اوغلو، نجات كوثر، في 11 / 3 / 2025، كركوك.
19. حسن، عبد الرقيب يوسف، في 8 / 3 / 2025، السليمانية.
20. محمد، سمو بهروز، في 8 / 3 / 2025، السليمانية.
21. محمد، علي محمد امين، في 11 / 3 / 2025، كركوك.

#### ثالثاً: الكتب:

- باللغة العربية:
  22. وهبي، توفيق، 2006، الاثار الكاملة، اعداد: رفيق صالح، ج1، السليمانية.
  23. العطية، جليل، 2009، "قلعة كركوك: أهميتها التاريخية وقيمتها الحضارية"، من كتاب كركوك مدينة القوميات المتاخية، دار نارس للطباعة والنشر، اربيل.
  24. احمد، جمال رشيد، 1984، دراسات في بلاد سوبارتو، بغداد.
  25. احمد، جمال رشيد، 2002، كركوك في العصور القديمة، دار نارس للطباعة والنشر، اربيل.
  26. اليزدي، شرف علي، 1336، ظفرنامه، جلد يكم، (بتصحيح واهتمام: محمد عباسي)، تهران.
  27. الحسني، عبدالرزاق، 1982، العراق قديماً وحديثاً، ط3، صيدا.
  28. باقر، طه وسفر، فؤاد، 1959، المرشد الى موطن الاثار والحضارة، الرحلة الرابعة، وزارة الثقافة والارشاد، بغداد.
  29. شواني، محمد حسين محمد، 2006، التنوع الاثني والديني في كركوك، مطبعة وزارة التربية-اربيل، اربيل.
- باللغة الكوردية:
  30. سألح، حميد عبدوللا، 2008، سياسه تى ته عريب له شارى كه كوك، سهنته رى ليكولينه وهى ستراتيگيى كوردستان، سلیمانی.
  31. يوسف، عبدولرهبقيب، 2009، ويرلنكر دنى قه لاي كه كوك و هولدانم بو رزگار كر دنى، سلیمانی.

## رابعاً: الرسائل الجامعية:

32. الجنابي، صلاح حميد ، ١٩٧٧، التغيير في استعمال الأرض حول المدينة العراقية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب
33. رؤوف، 2017، تخطيط و عمارة قلعة كركوك دراسة اثرية، حضرية، ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين-اربيل.

## خامساً: الدوريات والمجلات:

34. فرنسيس، بشير و عواد، كوركيس ، 1952، نبذة تاريخية عن اصول واسماء الاماكن العراقية، مجلة(سومر)، مجلد(8).
35. میناس، روفائیل ، 1982، " كركوك في التاريخ"، مجلة(بين النهرين)، العددان(39 و40)، الموصل.
36. صفر، زين العابدين علي، ١٩٨7-1988، التجديد الحضري لقلعة كركوك، مجلة سومر، العدد(٤٥).
37. الضابط، شاکر صابر ، 1963، "مدينة الالهة، مدينة فولكلور ذات طابع خاص"، مجلة(التراث الشعبي)، العدد(1)، ايلول.
38. يوسف، عبدالرقيب، 2001، المعالم الاثرية والتراثية في مدينة كركوك، مجلة(كركوك)، العدد(1)، كركوك.
39. طالباني، نوري، 2002، كانت مدينة كركوك جزءاً من امارتي اردلان وبابان، مجلة(كركوك)، العدد(14)، كركوك.

## پوخته ی توێژینه وه به زمانى كوردی:

گرنگی لیکۆلینه که له مه دایه که تیشک ده خاته سه ر تاوانیکی گه ره ی کلتوری و شارستانی له قه لای که رکووک پرویدا له ریگه ی بریاریکی سیاسیی هه له لایهن سه رۆکی پێشووی عیراقه وه وه کاتی سه ردانی بۆ شاری که رکووک له ١٦ ی ئازاری ١٩٩٠ دا بۆ رووخانی قه لاکه، و به م شێوه یه ئیداره ی خۆجێیی شارمه که لێژنیکی دامه زراند بۆ ئه نجامدانی کاره کانی رووخاندنی خانووه کان و شوینه که لته وراییه کان له رۆژی دوایدا، و سه ره تا به ره پارمه کی تاییه ت ته رخانکرا بۆ ئه م مه به سه ته، و کاره کانی رووخاندنی قه لای که رکووک به دوو قوناغدا ده ستیپیه کرد، قوناغی یه که م له سالی ١٩٩٠ بوو، و قوناغی دووه م له سالی ١٩٩٨ ئه نجام درا.

ئامانجی ئەم لیکۆلینەمۆیه بریتییە لە دەرخواستی ھۆکارە سیاسی و ھونەرییەکان لە پشت بیریاری ڕووخانی قەلای کەرکووک، و شیکردنەوی ڕۆلی سیاسەتی پاکتاوی ڕمگەزی و کلتوری لە دەرکردنی بیریاری مەدا، و کاریگەرییەکانی لەسەر کەلتوری مرقایەتی، بە پشت بەستن بە بەلگەنامە فەرمیەکانی ئەو سەردەمە، توێژینەمۆکە لەسێ تەوهری سەرەکی پێکدێ: یەکەم تەوهر باسی بەرکوتیکی میژوویی لە سەر قەلای کەرکووکە لەگەڵ گرنگی میژوویی و شارستانیەکی، و گرنگترین قۆناغەکانی کە تێیدا تێپەریوە، لە تەوهری دووهم باس لە قۆناغەکانی ڕووخانی قەلای کەرکووک دەکات لەگەڵ شیکردنەوی ھۆکارە سیاسی و کلتورییەکان لە پشت بیریاری ڕووخانەکە، و تەوهری سێیەم باس لە کاریگەری ڕووخانی قەلای کەرکووک دەکاتە ڕوو لەسەر میراتی کلتوری و ئەنتی و میژوویی شارەکە، و لەسەر سەرینەوی شوناسی نەتەوهری لە شارەکە.

وشەهێ کلیل: عێراق، کورد، قەلای کەرکووک، پاکتاوی ڕمگەزی، پاکتاوی کولتووری.

### Abstract :

The study lies in highlighting a major cultural and civilizational crime committed against the Kirkuk Citadel through a political decision by the former Iraqi president during his visit to the city of Kirkuk on March 16, 1990, to demolish the citadel. Accordingly, the local administration in the city formed a committee to carry out the demolition of residential buildings and heritage sites the following day, and allocated funds for it. The demolition process of the Kirkuk Citadel began in two phases, the first phase started in 1990, and the second phase in 1998.

The study aims to reveal the political and professional reasons and motives behind the decision to demolish the Kirkuk Citadel, and to analyze the role played by the policy of ethnic and cultural cleansing in making the decision, and its impact on human heritage, based on official documents, through the main axes of the study. The first axis deals with a historical overview of the Kirkuk Citadel: its historical and cultural significance, and the most prominent stages it went through. The second axis addresses the stages of the demolition of the Kirkuk Citadel and analyzes the political and cultural motives behind the demolition process. The third axis deals with the impact of the demolition of the citadel on the cultural, ethnic, and historical heritage of the city, and on erasing the ethnic cleansing.

**Keywords:** Iraq ,Kurds , Kirkuk Citadel ,Ethnic cleansing ,Cultural cleansing.